4. METNİN TAHKİKİ

(1) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رب يسر و أعن يا كريم

أحمد الله على الآية الظاهرة، و أشكره على نعماته المتضافرة[1]

و أصلي على نبيه محمد[2] المؤيد بالآيات الباهرة والمعجزات الظاهرة[3].

(2) وبعد، فقد إقترح مني جماعة من أحبابي أن أكتب لهم مختصرا في المنطق مكتفيا فيه من المهم بالأهم.

شعر : *قَالوا خُذِ العَينَ مِنْ كُلٍ فَقُلتُ لَهم   في العين فضلٌ ولكنَ ناظرُ العين*[4].

فأسعفت لمقترحهم و ألفته على الوجه المقترح[5] وسميته " **ناظر العين**" ورتبته على مقدمة وقسمين.

---

[1] ك: المتظافرة.

[2] ك: – محمد.

[3] ك، ق: المؤيد بالمعجزاب الباهرة.

[4] من ديوان الفقيه إسماعيل بن منصور:

قالوا خُذِ العينَ من كُلّ فقلتُ لهم   في العينِ فضلٌ ولكن ناظِرُ العينِ

حرفان في أَلفِ طومارٍ مسوَّدةٍ   ورُبَّما لم تجد في الأَلفِ حرفين.

[5] ك: على وجه المقترح، ب: + رسالة في المنطق.

المقدمة

في ماهية المنطق وبيان موضوعه

(3) أما المقدمة ففي ماهية المنطق وبيان موضوعه.

المنطق، قانون يُعرفُ منه صحيحُ الفكر وفاسدُهُ. والفكرُ، ترتيبُ أمورٍ حاصلة في الذهن يتوصل بها[6] إلي تحصيل ما هو غير حاصل. وموضوعه المعقولات الثانية، وهي العوارض التي تلحق المعقولات الأولى من حيث هي في الذهن ولم توُجدْ في الخارج صورةُ تطابِقُها.

القسم الأول: التصورات

القسم الأول في إكتساب التصورات.

(4) الدلالة الوضعية للفظِ[7] على المعنى بسبب وضعهِ له مطابقةٌ كدلالة الإنسان على الحيوان الناطقة. وبسبب وضعِه لما هو جزؤه **[1b]** تضمنُ كدلالته على الحيوان فقدط. وبسبب وضعه لملزومه الذهن إلتزامٌ كدلالته على قابل العلم.

[الألفاظ]

(5) واللفظ[8] إن قًصِدَ بجزئه دلالةٌ على شيء من معناه فمركب كزيد قائم وإلا فمفرد وهو يَتناوَلَ ما لا جزءَ له أصلا كز عَلَمَا، وما له جزءٌ لا يدلُ على شيء كزيد[9] وما له جزءٌ يدل ولكن لايدل على

---

[6] ك: به.

[7] ك: للألفاظ.

[8] ك: واللفظ الدال.

[9] ب: واللفظ إن قصد بجزئه وما له جزء ولا يدل علي شيء كزيد.

شيء من معناه كعبدالله علما. وما له جزءٌ يدل على شيء من معناه ولكن لم يقصد دلالته كالحيوان الناطق علما للإنسان.

المفرد

(6) والمفرد إن لم يصلح لأن يخبر به فأداة كفي وإلا فإن دل بصيغته على زمان فكلمة كضرب وإلا فإسم كرجل.

وهو إن إتحد معناه: فان منع نفس تصوره من الشركة[10] فعلم كزيد وإلا فكلي متواطئ إن أستوت أفراده كالإنسان وإلا فمشكك كالأبيض.

وإن تعدد معناه: فان وضع للجميع وضعا أولا فمشترك كالعين وإلا فإن غلب إستعماله في المنقول إليه فمنقول شرعي كالصلاة، وعرفي كالدابة، و إصطلاحي كالرفع والنصب[11] وإلا فحقيقة بالنسبة إلى المنقول عنه، مجاز بالنسبة إلى المنقول إليه كالأسد.

واللفظ إن وافقه لفظ **[2a]** آخر في معناه فمترادفان كالأسد والليث وإلا فمتباينان كالإنسان والفرس.

المركب

(7) والمركب:

(أ) تام إن صح السكوت عليه، فإن إحتمل الصدق والكذب فخبر وقضية كزيد قائم

---

[10] ك: من وقوع الشركة.

[11] ك: + والجر.

وإلا فإن دل طلب الفعل دلالة وضعية فهو مع الإستعلاء أمر كقول السيد لعبده إفعل كذا. ومع التساوي إلتماس، ومع الخضوع دعاء كقولك أللهم إغفر لي.

وإلا فتنبيه، ويندرج فيه التمني مثل ليت لي مالا، والترجي مثل لعل الله يغفر لي، والقسم مثل بالله، والنداء مثل يا زيد.

(ب) وغير تام: تقييدي، إن تركب من إسمين أو من إسم وفعل يقيد[12] الأول بالثاني كا لحيوان الناطق والإنسان الذي يكتب. وغير تقييدي إن تركب من إسم و أداة.

(8) والمفهوم إن منع نفس تصوره من المشركة فجزئي كهذا الإنسان وإلا فكلي كالإنسان. والمندرح تحت غيره جزئي إضافي كالإنسان المندرج تحت الحيوان.

(9) والمفهومان إن لم يصدق شيء منهما على شيء مما صدق عليه الآخر فمتباينان كالإنسان والفرس وإلا فإن لم يستلزم صدق أحدهما صدق الآخر فكل منهما أعم من الآخر من وجه كالحيوان والأبيض وإلا فإن إستلزم صدق **[2b]** أحدهما صدق الآخر من غير عكس فالمستلزم أخص وغيره أعم كالإنسان والحيوان وإلا فمتساويان كالإنسان والناطق.

[الكليات الخمسة]

(10) و إذا قلنا الإنسان كلي، فمفهوم الإسان كلي[13] طبيعي ومفهوم الكلي كلي منطقي، والمركب منهما عقلي.

---

[12] ك: تقيد.

[13] ق: – كلي.

وإذا سؤل بما هو عن شيء فالذي يصلح أن يقال في الجواب تمام ماهيته ويسمي مقولا في جواب ماهو كالحيوان الناطق المقول في جواب الإنسان. وجزئه المذكور بالمطابقة واقع في طريق ماهو كالحيوان وجزئه المذكور بالتضمن داخل في جواب ماهو كالجسم.

(11) والكلي:

(أ) إن كان تمام ماهية جزئياته فنوع حقيقي كالإنسان بالنسبة إلى أفراده.

(ب) والكلي الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو قولا أوليا، النوع الإضافي كالحيوان بالنسبة إلى الجسم النامي.

(ج) فإن كان داخلا فيها فجنس، إن كان مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس.

(د) وإلا ففصل كالناطق بالنسبة إلى الإنسان.

(12) والجنس:

(أ) قريب إن كان جوابا عن الماهية وعن كل ما يشاركها فيه كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان.

(ب) وبعيد إن كان جوابا عن **[3a]** بعض دون بعض كالجسم النامي بالنسبة إلى الإنسان.

(13) والفصل:

(أ) قريب، إن ميز الماهية عن جميع ما يشاركها في الجنس[14] كالناطق بالنسبة إلى الإنسان.

(ب) وبعيد، إن ميزها عن بعض دون بعض كالحساس بالنسبة إليه.

(14) و إن كان خارجا عنها:

---

[14] ك: + أو الوجود.

(أ) فإن كان مختصا بها فهو خاصة كالضحك للإنسان.

(ب) وإلا فعرض عام كالمشي له.[15]

وكل منهما إما لازم أو غيره،

(أ) واللازم إما للوجود كالسواد للحبشي، وإما للماهية بواسطة[16] كالضحك بالقوة للإنسان بواسطة التعجب بالقوة له أو بغير وسط كالزوجية للأربع.

(ب) وغير اللازم، إما مفارق[17] بالقوة كالشباب بالنسبة إلى الشاب أو بالفعل سهل الزوال كالقعود للصحيح أو عسرة كالعشق[18] سريع الزوال كحمرة الخجل أو بطيئة كالشباب.

(15) والجنس إن كان فوق جميع الأجناس فهو العالي كالجوهر. وإن كان تحت الجميع فهو السافل كالحيوان. وإن كان فوق بعض وتحت بعض فهو المتوسط كالجسم والجسم النامي،[19] وإن لم يكن فوقه جنس[20] ولا تحته[21] فهو المفرد ولم يوجد له مثال.

(16) وللنوع الإضافي أيضا هذه المراتب مثال النوع العالي الجسم، والسافل الإنسان، [3b] والمتوسط الحيوان، ولم يوجد للمفرد مثال. والجنس العالي جنس الأجناس والنوع السافل نوع الأنواع.

---

[15] ك: – له، ب: كالماش له.

[16] ك: بوسط.

[17] ك: إما مفارق.

[18] ب: + ثم المفارق.

[19] ك: – كالجسم والجسم النامي.

[20] ق: – جنس.

[21] ك:+ جنس.

[التعريف]

(17) والمعرف للشي ما يكون[22] معرفته سببا لمعرفة الشي، فيكون غيره وغير معرف به ومساويا له في العموم و أجلى منه.

(أ) فإن كان جميع أجزاء الشيء فهو الحد التام كالحيوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان.

(ب) وإن كان بعضها فهو الحد الناقص كالناطق وحده أو مع الجسم النامي بالنسبة إلى الإنسان.

(ج) وإن كان خارجا عنها فهو الرسم الناقص كالمتعجب وحده أو مع الماشي. وإن كان مركبا من الداخل والخارج فإن كان الداخل الفصل القريب فهو الحد الناقص أيضا كالماشي الناطق بالنسبة إلى الإنسان.

(د) وإن كان غير الفصل القريب فهو الرسم التام إن كان الداخل الجنس القريب كالحيوان الضاحك بالنسبة إلى الإنسان وإلا فالرسم الناقص.

والخلل في التعريف لإختلال شرط مما سبق،[23] والبسيط لايحد ويرسم، ويرسم به ويحد به إن تركب منه غيره. والمركب يحد ويرسم، ويرسم به ويحد به إن تركب منه غيره.

---

[22] ك: إما أن تكون.

[23] ك: مما ذكر.

القسم الثاني: التصديقات

القسم الثاني **[4a]** في إكتساب التصديقات.

القضية

(18) القضية لابد فيها من محكوم عليه ومحكوم به. فإن كانا قضيتين عند التحليل سميت شرطية وسميا بالمقدم والتالي وإلا سميت حملية وسميا بالموضوع والمحمول. ولا بد في قضية من نسبة تربط أحد الطرفين بالآخر من شأنها أن يدل عليها بلفظ يسمي رابطة وقد تحذف إعتمادا على شعور الذهن بمقتضاها، وسميت حينئذ ثنائية مثل زيد قائم وإلا فثلاثية مثل زيد هو قائم.

(19) وموضوع القضية إن كان شخصا سميت مخصوصة موجبة كزيد قائم. وسالبة مثل ليس زيد بقائم.

(أ) وإن كان كليا فإن حكم على نفس الطبيعة سميت طبيعية كقولنا الإنسان حيوان. وإن حكم على ما صدق عليه الطبيعة فإن لم يذكر السور– وهو اللفظ الدال على كمية أفراد المحكوم عليه[24] سميت مهملة كقولنا الإنسان في خسر. وإلا فمحصورة موجبة كلية إن حكم فيها بالإيجاب على جميع الأفراد، وسورها "**كل**" كقولنا كل انسان حيوان.

(ب) وجزئية إن حكم فيها بالإيجاب على بعض الأفراد، وسورها "**بعض**" و "**واحد**" كقولنا بعض الإنسان أو واحد منه كاتب.

(20) وسالبة:

---

[24] ب: – عليه.

(أ) كلية، إن حكم فيها بالسلب عن جميعها، وسورها "**لا شيء**" و[25] "**لا واحد**" كقولنا **[4b]** لا شيء ولا واحد[26] من الإنسان بحجر.

(ب) وجزئية، إن حكم فيها بالسلب عن البعض، وسورها "**ليس كل**" و"**ليس بعض**" و"**بعض ليس**" كقولنا ليس كل الحيوان أو ليس بعضه بإنسان أو بعضه ليس بإنسان. والأول يدل على سلب الحكم عن الكل بالمطابقة، وعن البعض بالإلتزام، والأخيران بالعكس. والثاني قد يستعمل للسلب الكلي ولايستعمل للإجاب أصلا، والثالث بالعكس.[27]

(21) وقد يرد السور على المحمول ويسمي منحرفة كقولنا الحيوان ليس بعض الإنسان.

(22) وقد يكون المحمول أمرا محصلا ويسمي[28] القضية الحملية[29] محصلة كقولنا الإنسان عالم. وقد يكون أمرا غير محصل بأن يكون حرف السلب جزءا منه ويسمي معدولة كقولنا الإنسان لا جماد. و إذا قلنا كل إنسان حيوان عنينا به إن كل واحد مما صدق عليه الإنسان بالفعل من الجزئيات هو حيوان.

[الموجهات]

(23) وكيفية نسبة المحمول إلى الموضوع في نفس الأمر مادة، واللفظ الدال عليها جهة والتي ذكرت فيها الجهة موجهة وغيرها مطلقة.

---

[25] ك: أو.

[26] ب، ت: ولا واحد.

[27] الجملة الأخيرة ساقطة من ك.

[28] ك: وتسمي.

[29] ك، ت: – الحملية.

(24) والموجهات التي تبحث عنها ثلثة عشرة.

(١) الضرورية المحكوم فيها بضرورة الثبوت أو السلب مادامت الذات **[5a]** كقولنا كل إنسان بالضرورة حيوان ولا شيء من الإنسان بالضرورة بحجر.

(٢) والدائمة المحكوم فيها بدوام الثبوت أو السلب مادامت الذات ومثالها إيجابا وسلبا مامر محذوفا عنه قيد الضرورة. وهي أعم من الضرورية.

(٣) والمشروطة العامة المحكوم فيها بضرورة الثبوت أو السلب مادام الوصف كقولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتبا. ولا شيء من الكاتب بساكن للأصابع بالضرورة ما دام كاتبا.[30] وهي أعم من الضرورية مطلقا ومن الدائمة من وجه.

(٤) والعرفية العامة المحكوم فيها بدوام الثبوت أو السلب مادام الوصف ومثالها إيجابا وسلبا ما مر في المشروطة العامة محذوفا عنها[31] قيد[32] الضرورة. وهي أعم مطلقا من الثلاث.

(٥) والمطلقة العامة المحكوم فيها بالثبوت أو السلب بالفعل كقولنا كل إنسان ضاحك بالفعل ولا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل.[33] وهي أعم مطلقا من الأربع المذكورة.

(٦) والممكنة[34] العامة المحكوم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم، فإن كان الحكم إيجابا كان معناه أن السلب غير ضروري[35] كقولنا كل نار حارة بالإمكان العام. فإن كان الحكم

---

[30] الجملة الأخيرة ساقطة من ك.

[31] ب، ك، ت: عنه.

[32] ب، ق: – قيد.

[33] هذا المثال ساقط من ب، ق، ت.

[34] ك: – والممكنة.

سلبا كان معناه أن الثبوت غير ضروري كقولنا لا شيء من النار بارد[36] بالإمكان **[5b]** العام. وهي أعم من الخمس.

(٧) والمشروطة الخاصة المشروطة العامة المقيدة باللادوام. وهي مباينة للدائمتين وأخص من الباقية.

(٨) والعرفية الخاصة العرفية العامة المقيدة باللادوام. وهي أيضا مباينة للدائمتين وأخص من المشروطة العامة من وجه، ومن البسايط الباقية مطلقا، وأعم من المشروطة الخاصة مطلقا.

(٩) والوقتية المحكوم فيها بضرورة الثبوت أو السلب في وقت معين لادائما كقولنا كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لادائما، ولا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع بينه وبين الشمس لا دائما.[37] وهي مباينة للدائمتين وأعم من العرفيتين والمشروطة العامة من وجه ومن المشروطة الخاصة مطلقا، وأخص مطلقا من المطلقة والممكنة العامتين.

(١٠) والمنتشرة المحكوم فيها بضرورة الثبوت أو السلب في وقت غير معين لادائما كقولنا كل إنسان متنفس بالضرورة في وقت مالادائما.[38] وهي مباينة للدائمتين و أعم من الوقتية والمشروطة الخاصة مطلقا ومن العرفيتين والمشروطة العامة من وجه، وأخص مطلقا من المطلقة والممكنة العامتين.

---

[35] ق: كان معناه أن سلب المحمول عن الموضوع غير ضروري.

[36] ك: باردة.

[37] المثال للسلب ساقط من ك.

[38] ت: + ولا شيء من الإنسان بمتنفس بالضرورة في وقت مالادائما.

(١١) والوجودية اللادائمة المطلقة **[6a]** العامة المقيدة باللادوام كقولنا كل إنسان ضاحك بالفعل لادائما، ولا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل لادائما.[39] وهي أيضا مباينة للدائمتين وأعم من المركبات المذكورة مطلقا ومن العامتين من وجه، وأخص مطلقا من المطلقة والممكنة العامتين.

(١٢) والوجودية اللاضرورية المطلقة العامة المقيدة باللاضرورة ومثالها ما مر في الوجودية اللادائمة مبدلا باللادوام اللاضرورة. وهي أعم من المركبات المذكورة مطلقا، ومباينة للضرورة، وأعم من الدائمة والعامتين من وجه، وأخص مطلقا من المطلقة والممكنة العامتين.

(١٣) والممكنة الخاصة المركبة من الممكنتين العامتين إحديهما[40] موجبة والأخرى سالبة كقولنا كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص، لا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان الخاص.[41] وهي أعم من المركبات[42] مطلقا، ومباينة للضرورية، وأعم من الدائمة والعامتين والمطلقة العامة من وجه، وأخص من الممكنة العامة مطلقا.

واللادوام إشارة إلى مطلقة عامة[43] موافقة للمقيدة[44] في الموضوع والمحمول والكم مخالفة لها في الكيف، واللاضرورة إشارة إلى ممكنة عامة كذلك. **[6b]**

(25) والشرطية:

---

[39] ب: – ولا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل لادائما. ت: + وهي المحكوم فيها بالنسبة الفعلية لادائما.

[40] ت: إحداهما.

[41] ب: – لا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان الخاص.

[42] ب: وهي أعم المركبات.

[43] ك: – عامة.

[44] ك: للقضية، ب: المقيدة.

(أ) إما متصلة إن حكم فيها باستصحاب إحدى القضيتين للأخرى أو بسلبه،

(ب) وإما منفصلة إن حكم فيها[45] بإنفصال إحدى القضيتين عن الأخرى أو بسلبه.

والمتصلة:

(أ) لزومية إن كان بين طرفيها علاقة تقتضي اللزوم كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

(ب) وإلا إتفاقية كقولنا كلما كان الإنسان موجودا فالحمار ناهق.

(26) والمنفصلة:

(أ) إما عنادية إن كان بين طرفيهاعلاقة تقتضي الإنفصال كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا

(ب) وإلا إتفاقية كقولنا للشخص الأسود اللاكاتب إما أن يكون هذا الشخص أسود أو كاتبا.

والمنفصلة إما إن حكم فيها بإنفصال أحد القضيتين عن الآخر صدقا وكذبا، ويسمي حقيقية كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا، أو صدقا فقط وتسمي مانعة الجمع كقولنا إما أن يكون هذا الشيء[46] إنسانا أو فرسا، أو كذبا وتسمي مانعة الخلو كقولنا هذا الشيء إما أن يكون إنسانا أو لا فرسا.

---

[45] ك: – فيها.

[46] ك: كقولنا هذا الشيء إما أن يكون...

(27) وكلية الشرطية اللزومية والعنادية[47] بعموم اللزوم والعناد[48] في الأزمنة والأحوال **[7a]** التي لا ينافي إستلزام المقدم للتالي أو عناده إياه إحترازا عن فرض المقدم بحال لا يلزمه التالي أو لا يعانده التالي المنافي[49] للزوم والعناد الكليين كقولنا كلما كان هذا الشيء إنسانا كان حيوانا ودائما، إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا، وجزئيتهما بجزئيتهما[50] كقولنا قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا وقد يكون هذا العدد إما أن يكون مساويا للآخر أو أزيد منه، وخصوصهما بتعين بعض منهما كقولنا إن جئتني اليوم أكرمتك وإهمالها بإهمالهما. والسالبة اللزومية العنادية ما يسلب اللزوم والعناد[51] لا مايثبت لزوم[52] السلب وعناده[53].

(28) وسور المتصلة الموجبة الكلية "**كلما**" و"**متي**" و"**مهما**". وسور المنفصلة الموجبة الكلية[54] "**دائما**". وسور السالبة الكلية فيهما "**ليس البته**". وسور الإيجاب الجزئي فيهما "**قد يكون**". وسور السلب الجزئي في المتصلة[55] "**ليس كلما**" و"**قد لا يكون**". وفي المنفصلة الجزئية[56] "**ليس دائما**" و"**قد لا يكون**" و "**إن**" و "**إذا**" و "**لو**" في المتصلة و"**إما**" وحده في المنفصلة للإهمال.

---

[47] ك: العنادية.

[48] ك: – والعناد.

[49] ك: التالي المنافي، ق: – المنافي.

[50] ك: أو جزئيتهما بجزئيتهما.

[51] ك: أو العناد.

[52] ك: لزم.

[53] ب: – وعناده، + وغيره.

[54] ك: – الكلية.

[55] ب: في المنفصلة.

التناقض

(29) والتناقض، إختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته صدق أحديهما[57] وكذب الأخرى. وقولنا لذاته **[7b]** نحترز به عن إختلاف القضية ولازمها المساوي بالإيجاب والسلب. فإنه يقتضي صدق أحديهما[58] وكذب الأخرى لا لذاته كقولنا هذا إنسان هذا ليس بناطق.

(30) وقد أعتبر وحدة النسبة الحكمية التي ورد عليها الإيجاب وسلب، ويندرج فيها وحدة الموضوع والمحمول والزمان والمكان والإضافة والقوة والفعل والشرط والكل والجزء. فإن عند إختلاف هذه الأمور تختلف النسبة الحكمية. ويعتبر أيضا إختلاف الجهة لصدق الممكنتين وكذب الضروريتين في مادة الإمكان الخاص، وفي المحصورات إختلاف الكم أيضا لصدق الجزئيتين وكذب الكليتين في مادة يكون المحمول فيها أخص من الموضوع.

(31) فنقيض الضرورية الممكنة العامة ونقيض الدائمة المطلقة العامة وبالعكس. ونقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة المحكوم فيها بالثبوت أو السلب بالإمكان في بعض أوقات وصف الموضوع. ونقيض العرفية العامة الحينية المطلقة المحكوم فيها[59] بالثبوت أو السلب بالفعل في بعض أوقات الوصف. ونقيض المركبة **[8a]** المفهوم المتردد[60] بين نقيضي جزئيهما، فنقيض المشروطة الخاصة الحينية الممكنة المخالفة أو الدائمة الموافقة. ونقيض العرفية الخاصة الحينية

---

[56] ب، ت، ق: – الجزئية.

[57] ب، ت: إحداهما.

[58] ب، ت: إحداهما.

[59] ب: – فيها.

[60] ت، ك، ق: المردد.

المطلقة المخالفة أو الدائمة الموافقة. ونقيض الوقتية الممكنة الوقتية المخالفة أو الدائمة الموافقة. ونقيض المنتشرة الممكنة الدائمة المخالفة أو الدائمة الموافقة، ونقيض الوجودية اللادائمة الدائمة المخالفة أو الموافقة. ونقيض الوجودية اللاضرورية الدائمة المخالفة أو الضرورية الموافقة[61]. ونقيض الممكنة الخاصة إما[62] الضرورية المخالفة أو الضرورية[63] الموافقة.

العكس

(32) والعكس المستقيم تبديل كل من طرفي القضية بالآخر مع بقآء الصدق والكيف. فالوجوديتان والوقتيتان والمطلقة العامة كلية وجزئية تنعكس جزئية، لجواز كون المحمول أعم من الموضوع ومطلقا عاما. لأنه[64] إذا صدق بعض "ج" "ب" بالإطلاق وجب أن يصدق بعض "ب" "ج" بالإطلاق وإلا لصدق لا شيء من "ب" "ج" دائما، فنضمه إلى الأصل لينتج بعض "ج" ليس "ج" دائما، وهو محال. وإذا إنعكست الموجبة الجزئية المطلقة إنعكست البواقي، لأن لازم الأعم لازم لأخص.

(33) والدائمتان والعامتان تنعكس كل منهما جزئية حينية،[65] لأنه إذا صدق بعض "ج" "ب" ما دام "ج" **[8b]** صدق بعض "ب" "ج" حين هو "ب" وإلا لصدق لا شيء[66] من "ب" "ج" مادام[67] "ب".

---

[61] ك:– الموافقة.

[62] ت، ق: – أما.

[63] ت، ك: – الضرورية.

[64] ب:– لأنه.

[65] ق: ... تنعكس كل منهما موجبة جزئية حينية مطلقة.

[66] ك: ليس.

فنضمه إلى الأصل لينتج بعض "ج" ليس "ج" مادام "ج"، هذا خلف. و إذا إنعكست العرفية العامة إنعكس البواقي، لأن لازم العام لازم الخاص.

(34) وأما الخاصتان، فتنعكسان جزئية حينية لا دائمة. أما الجزئية الحينية فلما مر. وأما اللادوام، فلأن ذلك البعض من "ب" الذي هو "ج" حين هو "ب" ليس "ج" بالإطلاق وإلا لكان "ج" دائما فيكون "ب" دائما لأن دوام "ب" بدوام "ج"، وقد كان الأصل لا دائما، هذا خلف.

(35) وأما الممكنتان، فلاتنعكسان لجواز إمكان صفة كمركوب زيد مثلا لنوعين كالفرس والحمار ثبتت للفرس فقط بالفعل.[68] فيصدق كل حمار مركوب زيد بالإمكان الخاص ولا يصدق بعض ما هو[69] مركوب زيد حمار بالإمكان. لأن ما هو مركوب زيد بالفعل هو[70] فرس، ويمتنع صدق الحمار على الفرس.

(36) وأما السوالب الكلية، فالدائمتان تنعكسان دائمة كلية بالبيان المذكور. ولا تنعكس الضرورية ضرورية، فإنه يصدق في الفرض المذكور[71] لا شيء من مركوب زيد بحمار بالضرورة، ولا يصدق لا شيء من الحمار بمركوب زيد بالضرورة **[9a]** .

(37) والعامتان تنعكسان عرفية عامة كلية بالبيان المذكور. ولا تنعكس المشروطة العامة مشروطية عامة، فإنه يصدق لا شيء من مركوب زيد بحمار بالضرورة ما دام مركوب زيد، ولا

---

[67] ك: – مادام.

[68] ب، ت:– بالفعل.

[69] ك: ما يكون.

[70] ك، ق: – هو.

[71] ب، ت: – المذكور.

يصدق لا شيء من الحمار بمركوب زيد بالضرورة[72] ما دام حمارا. والخاصتان تنعكسان عرفية عامة مقيدة با للادوام في البعض وإلا لصدق الدوام في الكل وإنعكس إلى الأصل دائمة، وقد كان الأصل لا دائما، هذا خلف. ولا يصدق اللادوام في الكل فإنه يصدق قولنا لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع[73] ما دام كاتبا لا دائما.[74] ولا يصدق في عكسه لا شيء من الساكن بكاتب ما دام ساكنا لا دائما، لأن بعض الساكن ساكن دائما كالأرض.

(38) وأما السبع الباقية، فلا تنعكس لعدم إنعكاس الوقتية. فإنه يصدق لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع بينه وبين الشمس لا دائما، ولا يصدق بعض المنخسف ليس بقمر بالإمكان العام.

(39) وأما السوالب الجزئية فغير الخاصتين لا تنعكس لجواز كون الموضوع أعم.[75] فيصدق سلب المحمول عن بعض أفراده، ولا يصدق سلبه عن بعض أفراد المحمول بالإمكان العام.

(40) وأما الخاصتان السالبتان الجزئيتان[76] فتنعكسان عرفية خاصة **[9b]** لأنه إذا صدق بعض "ج" ليس "ب" ما دام "ج" لا دائما يصدق بعض "ب" ليس "ج" ما دام "ب" لا دائما. لأنا نفرض موضوع الأصل على تقدير صدق الأصل "د" ف"د" "ب" و"د""ج" لتقيد الأصل باللادوام. وليس "ج" ما دام "ب"، وإلا لكان "ج" في بعض أوقات كونه "ب" فهو "ب" في بعض أوقات كونه "ج"، وقد

---

[72] ب، ت: – بالضرورة.

[73] ب، ت: – الأصابع.

[74] ك: – لا دائما.

[75] ق: + من المحمول.

[76] ك: – السالبتان الجزئيتان.

كان ليس "ب" في جميع أوقات كونه "ج"، هذا خلف. و إذا صدق عليه "ب" و "ج" وليس "ج" ما دام "ب" صدق بعض "ب" ليس "ج" ما دام "ب" لا دائما، وهو المطلوب.

(41) وعكس النقيض، هو تبديل كل من طرفي القضية بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيف. وحكم الموجبات فيه حكم السوالب في العكس المستقيم، وحكم السوالب فيه حكم الموجبات في العكس المستقيم. مثلا إذا صدق كل "ج" "ب" دائما، وجب أن يصدق كل ما ليس[77] "ب" ليس "ج" دائما وإلا فبعض ما ليس "ب" هو "ج" بالفعل، وهو مع الأصل ينتج بعض ما ليس "ب" "ب" دايما، وهو محال.

القياس

(42) القياس قول مؤلف من قضايا متي سلمت لزم عنه لذاته قول آخر. وقولنا لذاته إحتراز عن اللزوم بواسطة مقدمة أجنبية إن لم يكن لازمة لإحدي المقدمتين **[10a]** وغير أجنبية إن كانت لازمة لأحديهما. والأول كقولنا "آ" مساوٍ ل"ب" و"ب" مساوٍ ل"ج". فإنه يلزم منه "آ" مساوٍ ل"ج" بواسطة قولنا كل مساوٍ ل"ب" فهو مساوٍ[78] لكل ما يساويه "ب"، فإذا إنضم إلى الأول ينتج "آ" مساوٍ لكل ما يساويه "ب". ويلزم[79] منه أن كل ما يساويه "ب" ف"آ" مساوٍ له. فإذا قلنا "ب" مساوٍ ل"ج"، لزم "ج" يساويه "ب"، ويصير صغرى كقولنا كل ما يساويه "ب" ف"آ" مساوٍ له، ينتج "ج" "آ" مساوٍ له ويلزم آ مساوٍ ل"ج".

---

[77] ك: – ما ليس.

[78] ك: فهو مساو.

[79] ك: فيلزم.

والثاني كقولنا[80] جزء الجوهر يوجب إرتفاعه إرتفاع الجوهر، وما ليس بجوهر لا يوجب إرتفاعه إرتفاع الجوهر.[81] فإنه يلزم منه جزء الجوهر جوهر بواسطة عكس النقيض. وهو قولنا ما يوجب إرتفاعه إرتفاع الجوهر جوهر.

(43) وهو إقتراني، إن لم يكن النتيجة ولا نقيضها مذكورا فيه بالفعل كقولنا كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم، ينتج: كل إنسان جسم.

(44) وإستثنآئي، إن كانت النتيجة أو نقيضها مذكورا فيه بالفعل كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن لم يكن النهار موجودا فلم تكن الشمس طالعة.

(45) والإقتراني، حملي إن تركب من الحمليات الصرفة. وشرطي، إن تركب من الشرطيات الصرفة أو من الخلط منهما. والإقتراني **[10b]** الحملي لابد فيه من مقدمتين يشتركان في حد، ويسمي الأوسط. ويخص أحدهما بموضوع المطلوب المسمى بالأصغر ويسمى الصغرى. والأخرى بمحموله[82] المسمى بالأكبر ويسمى الكبرى.

(46) والقضية التي هي جزء القياس يسمي مقدمة. وما ينحل إليه المقدمة كالموضوع والمحمول حدا، وكيفية نسبة الأوسط إلى طرفين شكلا. وإقتران الصغرى بالكبرى ضربا، والقول اللازم مطلوبا إن سبق منه إلى القياس، ونتيجة إن سبق من القياس إليه.

---

[80] ك، ق: – كقولنا.

[81] ك: – وما ليس بجوهر لا يوجب إرتفاعه إرتفاع الجوهر.

[82] ق: بمحمول المطلوب.

الأشكال

(47) والأشكال أربعة. لأن الأوسط إن كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى، فهو الأول. وإن كان محمولا فيهما، فهو الثاني. وإن كان موضوعا فيهما، فهو الثالث. وإن كان موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى، فهو الرابع.

الشكل الأول

(48) أما الشكل الأول، فشرط إنتاجه بحسب الكمية والكيفية إيجاب الصغرى وإلا لم يندرج الأصغر[83] تحت الأوسط فلم يتعد الحكم إليه. وكلية الكبرى وإلا إحتمل أن يكون البعض المحكوم عليه بالأكبر غير المحكوم به[84] على الأصغر، فلم يلزم النتيجة.

فالمنتج إذا أربعة أضرب:

- الأول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم، فكل إنسان جسم **[11a]** .
- الثاني من الكليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بحجر، فلا شيء من الإنسان بحجر.
- الثالث من الموجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض الحيوان إنسان، وكل إنسان ناطق، فبعض الحيوان ناطق.

---

[83] ب: الأصغر.

[84] ق: غير بعض المحكوم به.

- الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الإنسان بفرس، فبعض الحيوان ليس بفرس.

وإنتاج هذا الشكل بين بنفسه، بخلاف الأشكال الباقية.

(49) وبحسب الجهة فعلية الصغرى وإلا لجاز أن يكون الأصغر خارجا عما هو الأوسط بالفعل، فلم يتعد الحكم من الأوسط إلى الأصغر.

والنتيجة تابعة للكبرى إن كانت غير الأربع المعتبر[85] فيها الدوام الوصفي وإلا فكالصغرى محذوفا عنها قيد اللادوام واللاضرورة وقيد الضرورة أيضا أي ضرورة[86] كانت عند خلو الكبرى عن الضرورة إن كانت الكبرى إحدى العامتين ومضموما إليه قيد اللادوام إن كانت الكبرى إحدى الخاصتين.

الشكل الثاني

(50) وأما الشكل[87] الثاني فشرط إنتاجه بحسب الكيفية والكمية إختلاف مقدمتيه بالكيف وإلا يلزم **[11b]**الإختلاف الموجب للعقم، وهو صدق القياس تارة مع توافق الطرفين وتارة مع تباينهما لجواز إشتراك المتفقين والمختلفين في الإيجاب والسلب كقولنا كل إنسان حيوان، وكل ناطق حيوان، والحق التوافق. ولو بدل بالكبرى قولنا وكل فرس حيوان، كان الحق التخالف. وقولنا لا شيء من

---

[85] ك: الأربع المعتبرة.

[86] ك: إنه ضرورة.

[87] ب: – الشكل.

الإنسان بفرس ولا شيء من الناطق بفرس، والحق التوافق. ولو بدل بالكبرى قولنا لا شيء[88] من الحمار بفرس، كان الحق التخالف.

وكلية الكبرى للإختلاف كقولنا كل إنسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق، والحق التوافق. ولو بدل بالكبرى قولنا وبعض الفرس ليس بناطق، كان الحق التخالف وكقولنا لا الشيء من الإنسان بفرس وبعض الحيوان فرس، كان الحق التوافق. ولو بدل بالكبرى قولنا وبعض الصهال فرس، كان الحق التباين.

فالمنتج أربعة أضرب:

- الأول من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية، كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان، فلا شيء من الإنسان بحجر.
- الثاني من الكليتين والكبرى موجبة ينتج سالبة كلية، لا شيء من الإنسان بفرس، وكل صهال فرس،[89] فلا شيء من الإنسان بصهال.
- الثالث **[12a]** من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية، بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الفرس بإنسان، فبعض الحيوان ليس بفرس.
- الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية، بعض الحيوان ليس بإنسان، وكل ناطق إنسان، فبعض الحيوان ليس بناطق.

---

[88] ك: – شيء.

[89] ك: وكل فرس صهال.

(51) وبيان هذه الضرب بالخلف، وهو أن يجعل نقيض النتيجة[90] لإيجابها صغرى والكبرى لكليتها كبرى، لينتج[91] نقيض الصغرى مثلا فى الضرب الرابع لو لم تصدق النتيجة لصدق نقيضها، وهو قولنا كل حيوان ناطق فنجعلها صغرى لقولنا كل ناطق إنسان لينتج كل حيوان إنسان، وقد كانت الصغرى بعض الحيوان ليس بإنسان، هذا خلف.

(52) وأما بحسب الجهة، فيصدق[92] الدوام على الصغرى أو الكبرى أو كون الكبرى إحدى الوصفيات الأربع وخلط الممكنة مع الضرورية الذاتية أو الوصفية. والنتيجة تتبع الدائمة إن صدق الدوام على إحدى المقدمتين وإلا فكالصغرى فى غير قيد اللادوام أواللاضرورة سواء كانت الكبرى مقيدة بالوجود أو لا، وفى غير قيد الضرورة **[12b]** إن لم يكن فى الكبرى ضرورة وصفية، وبيان الكل بالخلف.

الشكل الثالث

(53) وأما الشكل الثالث فشرط إنتاجه بحسب الكيفية والكمية إيجاب الصغرى، لأنه لو لم تكن الصغرى موجبة يلزم الإختلاف[93] الموجب للعقم[94] كقولنا لا شيء من الإنسان بفرس، وكل إنسان ناطق أو حيوان. والحق التخالف فى الأول والتوافق فى الثانى، ولو بدل بالكبرى قولنا لا شيئ من الإنسان بحمار أو صهال كان الكبرى سالبة مع التخالف في الأول والتوافق في الثاني. وكلية

---

[90] ك: هذه النتيجة.

[91] ك: فينتج.

[92] ت: فصدق.

[93] ب، ت: للإختلاف.

[94] ب، ت: – لأنه لو لم تكن الصغرى موجبة يلزم الإختلاف الموجب للعقم.

إحديهما للإختلاف أيضا كقولنا بعض الحيوان إنسان وبعضه ناطق أو بعضه فرس وبعضه ليس بناطق[95] مع التوافق في الأول والتخالف في الثاني. فإذا المنتج ستة:[96]

- الأول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية: كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق، فبعض الحيوان ناطق.
- الثانى من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الإنسان بفرس، فبعض الحيوان ليس بفرس. ولا ينتجان الكلي لجواز كون الأصغر أعم من الأكبر كما فى المثالين. و إذا لم ينتجا الكلي لم تنتجه البواقي لكونهما أخص.
- الثالث من موجبتين والصغرى جزئية، ينتج موجبة جزئية:[97] بعض الحيوان إنسان، وكل حيوان جسم، فبعض الإنسان جسم.
- الرابع من موجبتين والكبرى جزئية، ينتج موجبة جزئية: كقولنا كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان كاتب **[13a]** فبعض الحيوان كاتب.
- الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى، ينتج سالبة جزئية: بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الحيوان بحجر، فبعض الإنسان ليس بحجر.[98]

---

[95] ب: وليس، ت: أو ليس.

[96] ك: وأما الشكل الثالث فشرط إنتاجه بحسب الكيفية والكمية إيجاب الصغرى، لأنه لو لم تكن الصغرى موجبة يلزم الإختلاف الموجب للعقم، كقولنا لا شيء من الإنسان بفرس وكل إنسان ناطق أو حيوان. والحق التخالف فى الأول والتوافق فى الثانى، فإذا المنتج ستة.

[97] ب، ق: – ينتج موجبة جزئية.

[98] ب، ت: .... بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الإنسان بحجر، فبعض الحيوان ليس بحجر.

- السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى، ينتج سالبة جزئية: كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بكاتب، فبعض الحيوان ليس بكاتب.

(54) وبيان هذا الشكل بالخلف. وهو أن يجعل نقيض النتيجة لكليتها كبرى وصغرى القياس[99] لإيجابها صغرى لينتج نقيض الكبرى. مثلا لو لم يصدق نتيجة الضرب السادس لصدق نقيضه، وهو كل حيوان كاتب، فنجعله كبرى لقولنا كل إنسان حيوان لينتج كل إنسان كاتب. وقد كانت الكبرى بعض الإنسان ليس بكاتب.

(55) وأما بحسب الجهة، ففعلية الصغرى لما مر فى الأول وجهة النتيجة كما فى الشكل[100] الأول إن كانت غير الوصفيات الأربع[101] إلا فيما يتبع الصغرى. فإنه يتبع فيه عكسها دون قيد اللادوام واللاضرورة إن كانت الكبرى إحدى العامتين **[13b]** ومضموما إليه قيد اللادوام إن كانت احدى الخاصتين.

الشكل الرابع

(56) ولنعرض عن بيان الشكل الرابع لبعده عن الطبع، ولنقتصر من القياسات الشرطية على ما هو كثير الوقوع. منها [أي من القياسات الإقترانية الشرطية] القياس المركب من المتصلتين اللزوميتين إذا كان الأوسط جزأ تاما من كل منهما وتنعقد فيه الأشكال الأربعة. لأن الأوسط إن كان تاليا فى الصغرى مقدما فى الكبرى فهو الأول. وإن كان بالعكس فهو الرابع. وإن كان تاليا

---

[99] ق: والصغرى القياس.

[100] ب، ق: – الشكل.

[101] ب، ت، ك: – إن كانت غير الوصفيات الأربع.

فيهما فهو الثاني. وإن كان مقدما فيهما فهو الثالث. وشرائط الإنتاج وعدد الضروب والنتيجة فى الكمية والكيفية[102] كما فى القياس الحملي.

(57) ومنها القياس المقسم، وهو المركب من المنفصلة والحملية. وتكون الحمليات بعدد أجزاء المنفصلة يتألف من كل واحدة من الحمليات مع جزء من أجزاء المنفصلة قياس منتج للحملية المطلوبة، إما من شكل واحد أو من اشكال.

(58) والحد الأوسط فى كل قياس غيره فى الآخر وإلا إتحدت **[14a]** قضيتان بطرفيهما من الحمليات وأجزاء الإنفصال.[103] فإن كانت المنفصلة صغرى فتلك الحدود محمولات أجزائها وموضوعات الحمليات فى الشكل الأول، وموضوعات أجزائها ومحمولات الحمليات فى الشكل الرابع. وإن كانت المنفصلة كبرى فبالعكس وعلى التقديرين موضوعاتمها فى الثالث ومحمولاتمها فى الثانى.[104] ويجب أن تكون المنفصلة موجبة كلية حقيقية أو مانعة الخلو. مثاله التصور إما أن يكون مشعورا به وإما أن يكون غير مشعور به، وكل مشعور به يمتنع طلبه، وكل غير مشعور به يمتنع طلبه،[105] ينتج التصور يمتنع طلبه.[106]

---

[102] ب: – فى الكمية والكيفية.

[103] ب: وإلا إتحدت قضيتان بطرفيهما غير الحمليات وغير أجزاء الإنفصال، ك: وإلا إتحدت قضيتان بطرفيهما غير الحمليات وأجزاء الإنفصال.

[104] ك: وعلى التقديرين موضوعاتها فى الثالث ومحمولاتها فى الثانى.

[105] ت: – وكل غير مشعور به يمتنع طلبه.

[106] ك: مثاله التصور إما أن يكون مشعورا به وإما أن يكون غير مشعور به، وكل تصور مشعور به لايمتنع طلبه، وكل تصور غير مشعور به يمتنع طلبه، ينتج التصور يمتنع طلبه.

القياس الإستثنآئي

(59) والقياس الإستثنآئي مركب من شرطية وقضية أخرى، وهي وضع أحد طرفيها أو رفعه. فيلزم وضع الآخر أو رفعه. وشرط إنتاجه كلية الشرطية[107] وإلا لجاز أن يكون حال اللزوم أو العناد غير حال الإستثنآء إلا إذا كان حال اللزوم **[14b]** أو العناد بعينه حال الإستثنآء. وكون الشرطية لزومية أو عنادية، فان كانت الشرطية متصلة فإستثنآء عين المقدم ينتج عين التالى، وإستثنآء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم كقولنا كلما كان الشيء إنسانا كان حيوانا، لكنه إنسان فهو حيوان، لكنه ليس بحيوان فليس بإنسان. لأن تحقق الملزوم يوجب تحقق اللازم، وإنتفاء اللازم يوجب إنتفاء الملزوم.

(60) وأما وضع التالى ورفع المقدم فلاينتج شيئا إذ لا يلزم من تحقق اللازم تحقق الملزوم ولا عدمه، ولا من إنتفآء الملزوم تحقق اللازم ولا عدمه.[108] وإن كانت منفصلة حقيقية فإستثنآء عين أي جزء ينتج رفع الآخر ورفع كل جزء ينتج عين الآخر كقولنا دائما إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا، لكنه زوج فليس بفرد، لكنه فرد فليس بزوج، لكنه ليس بزوج ففرد، لكنه ليس بفرد فزوج.

(61) وإن كانت مانعة الجمع فإستثنآء عين أي جزء ينتج رفع الآخر، ولاينتج رفع أحد الجزئين شيئا كقولنا هذا الشيء إما أن يكون إنسانا **[15a]** أو فرسا، لكنه إنسان فليس بفرس، لكنه فرس فليس بإنسان.

---

[107] ت: كلية الشرطية الموجبة.

[108] ك: – ولا من إنتفآء الملزوم تحقق اللازم ولا عدمه.

(62) وإن كانت مانعة الخلو فإستثنآء رفع أي جزء ينتج عين الآخر، ولا ينتج عين أحد الجزئين شيئا كقولنا دائما إما أن يكون هذا الشيء لاإنسانا أو لافرسا، لكنه إنسان فهو لافرس، لكنه فرس فهو لاإنسان.

(63) والقياس المركب، هو المركب من مقدمات ينتج إثنتان منها نتيجة يلزم منها ومن مقدمة أخرى نتيجة اخرى وهلم جرا حتى يلزم المطلوب. فان ذكرت النتائج تارة لكونها نتيجة وتارة لكونها مقدمة لقياس آخر فموصول كقولنا كل كاتب إنسان، وكل إنسان حيوان، وكل كاتب حيوان، وكل حيوان جسم، فكل كاتب جسم وإلا فمفصول.

القياس الخلف

(64) وقياس الخلف، وهو الإستدلال بإمتناع أحد النقيضين على حقيقة الآخر. وهو مركب من قياس إقتراني وإستثنآئي كما نقول فى إنتاج قولنا كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان **[15b]** لقولنا[109] لا شيء من الإنسان بحجر. لأنه لو لم يصدق لا شيء من الإنسان بحجر، يصدق بعض الإنسان حجر[110] ولو صدق بعض الإنسان حجر لما صدق كل إنسان حيوان، وهذا إقتراني. ثم نقول لكنه صدق كل إنسان حيوان ينتج صدق لا شيء من الإنسان بحجر.

(65) وقياس العكس، وهو إبطال إحدي المقدمتين بقياس مؤلف من نقيض النتيجة أو ضدها ومن مقدمة أخرى.[111]

---

[109] ق:– لقولنا.

[110] ق: يصدق نقيضه وهو بعض الإنسان حجر...

[111] ب، ت، ك: والمقدمة الأخرى.

(66) وقياس الدور، وهو أن يؤخذ النتيجة بعينها وتضم إلى عكس إحدى المقدمتين فينتج[112] المقدمة الأخرى.

الإستقرآء

(67) والإستقرآء إثبات الحكم الكلي بواسطة ثبوته فى بعض الأفراد. والتام منه، هو القياس المقسم. وغيره لايفيد لجواز أن يكون حال غير المذكور بخلاف حال المذكور كقولنا كل حيوان يتحرك فكه الأسفل عند المضغ، لأن الدواب والطيور كذلك. فإنه يجوز أن يكون حال غيرها[113] بخلافه كالتمساح.

التمثيل

(68) والتمثيل هو اثبات مثل[114] حكم معلوم فى جزئي لجزئي آخر لإشتراكهما فى معنى **[16a]** وإنما يفيد[115] لو ثبت أن الفرع موافق للأصل[116] في علة الحكم، وإجتماع الشرائط وإرتفاع الموانع. لكن العلم بهذه المقدمات صعب.

---

[112] ت، ك: لينتج.

[113] ب، ق: غير هاؤلآء.

[114] ك: – مثل.

[115] ك: يفيدان.

[116] ق: يوافق الأصل، ب، ت: موافق الأصل.

[البرهان]

(69) ومهما كان مقدمات القياس يقينية ضرورية أو كسبية وكان القياس معلوم النتيجة[117] كان برهانا.

والمقدمات التى هى مقدمات القياس[118] يقينيات وغير يقينيات. واليقين هو التصديق الجازم المطابق الثابت.

(70) واليقينيات ستة أنواع:

(1) الأوليات التى يكون تصور طرفيها كافيا فى الجزم بالنسبة بينهما مثل قولنا الكل أعظم من الجزء.

(2) والمشاهدات التى يحكم العقل بها بواسطة الحس الظاهر أو الباطن مثل النار حارة ولنا علم.

(3) والمجربات التى يحكم العقل بها بواسطة مشاهدات متكررة مثل شرب السقمونيا مسهل.

(4) والحدسيات التى يحكم العقل بها بواسطة حدس قوي يحصل من النفس بواسطة مشاهدات القرائن، مثل نور القمر مستفاد من الشمس لإختلاف تشكل النور فيه **[16b]** بسب قربه وبعده. والحدس هو سرعة الإنتقال من المبادء إلى المطالب.[119]

(5) والمتواترات التى يحكم العقل بها بواسطة كثرة الشهادات. وانما يفيد العلم عند إمكانها والأمن من تواطئهم على الكذب وإنتهآئها إلى المشاهدة كقولنا مكة موجودة.

---

[117] ك: معلوم الصحة.

[118] ك: مواد القياس.

[119] ب، ت: المطلوب.

(6) والقضايا التى قياساتها معها، وهى التى يحكم العقل بها بواسطة لايغفل عنها الذهن عند تصور الحدود كقولنا الأربعة زوج لإنقسامها بمتساويين.

(71) والوسط فى البرهان لابد أن يفيد الحكم بنسبة الأكبر إلى الأصغر. فإن كانت علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر يسمى "**برهان لم**" مثل هذا الشخص متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم، فهذا الشخص محموم، فإن التعفن علة لثبوت الحمى للشخص وإلا "**فبرهان إن**" كقولنا هذا الشخض محموم، وكل محموم متعفن الأخلاط، فهذا الشخص متعفن الأخلاط.

(72) وغير اليقينيات:

مشهورات، وهى القضايا التى يحكم العقل بها لعموم إعتراف الناس بها **[17a]** إما لمصلحة عامة أو لرقة أو لحمية أو لإنفعالات من عادات وشرائع وآداب كقولنا العدل حسن، والظلم قبيح، وستر العورة محمود، وكشفها مذموم.

[الجدل]

والمسلمات التى تؤخذ من الخصم ليبنى عليها الكلام فى إبطال مذهبه حقيقة كانت أو باطلة كتسليم الفقيه كون القياس حجة، والقياس المؤلف منها يسمى جدلا.

(73) والمقبولات التى تؤخذ من شخص معتقد فيه إما لأمر سماوي أو مزيد[120] عقل ودين كالمأخوذ من الأوليآء وأرباب الكشف.

---

[120] ق: لمزيد.

[الخطابة]

والمظنونات التى يحكم العقل بها إتباعا للظن، وهو التصديق الغير الجازم[121] كقولنا فلان يطوف بلليل فهو سارق. والقياس المؤلف منها يسمى خطابة.

[الشعر]

(74) والمخيلات هى التى تؤثر فى النفس تأثيرا عجيبا من قبض أو بسط صادقة كانت أو كاذبة كقولنا الخمر ياقوتة سيالة والعسل مرة مقيئة.[122] والقياس المؤلف[123] منها يسمى شعرًا.

[المغالطة]

(75) والوهميات هى التى يقضي بها الوهم[124] **[17b]** فى أمور غير محسوسة، ويكون كاذبة لأن الوهم تابع للحس فحكمه فى غير المحسوسة يكون كاذبا كقولنا كل موجود محسوس. والقياس المؤلف منها يسمى سفسطة.

(76) والمغالطة قياس تفسد صورته أو مادته. وفساد الصورة بأن لا يكون على هيئة شكل من الأشكال أو يكون ولكن لا يكون على ضرب[125] من الضروب المنتجة. وفساد المادة بان تكون المقدمة نفس المطلوب لكن بدل أحد طرف المطلوب بلفظ يرادفه وجعل وسطا كقولنا كل إنسان بشر وكل بشر ضاحك أو كاذبة مشابهة للصادقة:

---

[121] ب: غير الجازم.

[122] ك: الخمر ياقوتة حمرآء سيالة والعسل مر مقيئ.

[123] ب: المؤلف.

[124] ت، ك: الوهم الإنساني.

[125] ك: لا على ضرب.

(77) أما من حيث[126] المعنى فكإيهام العكس كقولنا كل موجود محسوس بنآء على أن كل محسوس موجود.[127] أو أخذ ما بالذات مكان ما بالعرض كقولنا جالس السفينة متحرك، وكل متحرك ينتقل من مكانه، فإن جالس السفينة متحرك بالعرض وقد أخذ متحركا بالذات أو أخذ اللاحق مكان الملحوق كقولنا فى بيان عكس السالبة الضرورية ضرورية. إن المحمول إذا كان منافيا للموضوع كان الموضوع أيضا[128] منافيا له فتنعكس السالبة **[18a]** الضرورية ضرورية، فأخذ بدل الموضوع لاحقه وبدل المحمول ملحوقه أو أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل كقولنا لو كان الجسم قابلا للقسمة إلى غير النهاية لكان بين سطحي الجسم أجزآء غير متناهية. فاللاتناهى محصورة بين حاضرين. والغلط فيه إن الجسم لو كان قابلا للقسمة لكان أجزآئه بالقوة.

(78) وأما من جهة اللفظ فإما عند بساطته كالمشترك إما فى جوهر كلفظ العين وإما فى صيغته كلفظ المختار وإما عند تركبه[129] كقولنا الخمسة زوج وفرد. فإنه يصح إجتماعهما لأن معناه أن الخمسة مركبة من الزوج والفرد، ولا يصح فرادى إذ لايقال الخمسة زوج.

(79) وأجزآء العلوم ثلاثة:

(1) موضوع، وهو ما يبحث فيه عن أعراضه الذاتية وهي ما يلحق الشيء لذاته كالتعجب للإنسان أو لمساويه كالضحك للإنسان بواسطة التعجب أو لجزئه كالمشي للإنسان بواسطة الحيوان كبدن الإنسان للطب، فإنه يبحث فيه عن عوارضه الذاتية.

---

[126] ب: من حسب.

[127] ق: أن محسوس موجود.

[128] ك: – أيضا.

[129] ت، ك: تركيبه.

(2) ومبادء، وهى تصورات وتصديقات. أما التصورات[130] وهى حدود كحد الموضوع وأجزآئه وأعراضه الذاتية **[18b]** وأما التصديقات[131] وهي مقدمات القياس المنتج للمسائل.

(3) ومسائل، وهى القضايا الخاصة بعلم علم المشكوك فيها المطلوبة بالبرهان فى ذلك العلم.

(80) وتباين العلوم بتباين موضوعاتها فى الذات والجنس كالحساب والطبيعي. وتناسبها[132] بتناسب موضوعاتها إما فى الجنس كالهندسة والحساب أو بالذات مع إختلاف جهة التخصيص كالطبيعي والهيئة. فإن موضوع كل منهما الجسم، لكن صاحب الطبيعي يبحث فيه من حيث أن له مبدأ حركة وسكون. وصاحب الهيئة من حيث أن له مقدارا وشكلا ووضعا.

(81) والعلم الأخص هو الذى يكون موضوعه أخص كالطب. فإنه أخص من الطبيعي، فإن موضوعه بدن الإنسان، وهو أخص من الجسم الذي هو موضوع الطبيعي.

وليكن هذا آخر المختصر. تم كتاب ناظر العين فى علم المنطق.[133]

والحمد لله رب العالمين، وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين **[19a]** .

---

[130] ب، ق: – وهى تصورات وتصديقات. أما التصورات.

[131] ب، ق: – وأما التصديقات.

[132] ق: وتناسب العلوم.

[133] ب، ت، ق: – تم كتاب ناظر العين فى علم المنطق.